دور المساعدات الخارجية في تنمية الدول النامية ومكانة المجتمع المدني

احمد محمد ابراهيم العايدي

الملخص:

تتناول الدراسة اهمية المساعدات الخارجية للدول النامية فى الاطار الإقتصادى والسياسي والنظريات المؤيدة والمعارضة لدور هذه المساعدات فى تحقيق التنمية ، ومكانتها فى منظومة العلاقات السياسية الدولية ،وكيفية الربط بين هذه العلاقات بعضها ببعض ثم تتناول الدراسة دور المجتمع المدنى فى تنفيذ المساعدات الخارجية وموقعة فى العلاقات المترتبة عليها بالربط بين المفاهيم الثلاثة وتوضيح موقع كل منهما والعلاقات المترتبة على ذلك .

Abstract:

Study presents The status of foreign aid in developing countries and its status in international political relations
And the theories that discuss assistance role development progress, and its place in the system of international political relations, and how to link these relations with civil society in the implementation of it signed in the relations resulting by linking the three concepts and clarify the location of each and the relationships.

تمهيد:

تعانى الدول الناميه من عجز مدخراتها المحلية عن تمويل أو تحقيق المستوى والمعدل الملائمين من الاستثمار واللازمين لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معقولة وذلك ما يعبر عنه بمصطلح " فجوة الادخار والاستثمار أو فجوة الموارد المحلية " ، وهذه الفجوة التي تنعكس بدورها في "فجوة التجارة الخارجية" (Foreign Trade Gap)التي تعنى عجز حصيلة الصادرات عن تمويل الحجم اللازم من الواردات. ويعبر الفكر الاقتصادي التنموي عما سبق بمفهوم أو بنموذج الفجوتين Tow Gaps Mode1 [١]

نظراً لأن الدول النامية تعانى من تراخى فى معدلات النمو فى حصيلة صادراتها من العملات الأجنبية ، بل وانخفاضها فى بعض الظروف بسبب عوامل عديدة، منها تدهور شروط تجارتها الخارجية فى غير صالحها وتقلبات كبيرة فى أسعارها فى الأجل القصير ، فضلاً عن أن الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول النامية ، تحتم عليها أن تكون برامج وخطط تنمية اقتصادية ضخمة ومتلاحقة ، بل وسريعة حتى تقطع فى زمن قصير المراحل التي قطعتها دول أخرى أكثر تقدماً "، حتى تستطيع ان تقلل من فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة ، وكل هذه الظروف توضح أهمية الاستعانة بالتمويل الخارجي ، حتى يمكن الوصول إلى معدلات أكبر لتكوين رأس المال ، وبالتالي ، تحقيق معدلات النمو المطلوبة . غير أن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يعتمد بصفة أساسية ودائمة على الموارد الأجنبية ، ولكن يجب أن يعتمد هذا التمويل - أساساً – على الموارد المحلية فى المقام الاول ، مع الأخذ فى الاعتبار أن الموارد الأجنبية تمثل وسيلة مكملة ومنشطة ، وليست بديلة عن المدخرات أو الموارد المحلية . كما أن المبالغة فى الاعتماد على الموارد الأجنبية قد يجعل الاقتصاد القومي غير قادر على استيعابها أو الاستفادة منها بالكامل ، حيث أنها فى هذه الحالة تمثل عبئاً كبيراً على عملية التنمية الاقتصادية لما يترتب عليها من التزامات وتحويلات إلى

الخارج وترجع الحاجة إلى الاستعانة بالموارد الخارجية إلى اعتبارين أساسيين هما : تعزيز المدخرات المحلية ، وتوفير النقد الأجنبي اللازم للحصول على السلع الخدمات الإنتاجية.

ولا يمكن القول ان وصول رأس المال الأجنبي إلي الدول النامية يعنى بالفعل بداية اكيدة لإنهاء مشكلات التخلف وتحقيق طموحات التنمية حتى ولو امكن تحصيل كل المبالغ المطلوبة وفى المواعيد المحددة والملائمة ، ذلك ان هنالك حدودا وقيودا وضوابط تتدخل في تقرير مسائل كثيرة هامة مثل : لماذا يقدم احد البلاد المتقدمة مختلف اشكال المساعدة لبلد دون اخر من البلاد النامية ؟ ولماذا تتلقى بعض البلاد احجاما وانواعا متشابهة من رأس المال الأجنبي وتكون النتائج مختلفة ، ولماذا تحقق بعض البلاد تقدما ونموا اكبر من بلاد اخرى قد تتلقى حجما اكبر من المساعدات والقروض

مشكلة الدراسة:

على الرغم من تعدد نظريات التنمية الداعمة لأهمية المساعدات الخارجية للدول النامية الا انها لا توفر صورة منهجية كاملة عن المكانة الحقيقية للمساعدات الخارجية للدول النامية وعن الدور المتنامي للمجتمع المدني في توظيف هذه المساعدات في اطار العلاقات الدولية

تساؤلات الدراسة:

- ماهى مكانة المساعدات الخارجية في عملية التنمية في الدول النامية؟
- ماهو دور المجتمع المدنى في توظيف هذه المساعدات الخارجية اطار العلاقات الدولية؟

اهداف الدراسة:

- تحديد مكانة المساعدات الخارجية في عملية التنمية في الدول النامية وأهميتها وحدود الاستعانة بها.

- ربط العلاقات المحيطة بعملية المساعدات الخارجية .

مفهوم المساعدات الخارجية:

تتعدد التعريفات التي قدمت لمفهوم المساعدات الخارجية ، حيث اختلفت هذه التعريفات باختلاف الدوافع[٢] من ورائها بين الدول المانحة بعضها البعض، او بين الدول المانحة والوكالات الخاصة . كما يختلف التعريف بين الدول المانحة والدول المتلقية، ففي الوقت الذي تميل فيه الدول المتلقية للمساعدات الي قصر مفهوم المساعدات الخارجية علي المنح والمساعدات الاقتصادية، سواء النقدية او العينية، التي لا تحمل اية التزامات لاحقة، تميل الدول المانحة الي تعريف المنح بشكل واسع ليشمل كافة التدفقات المالية، سواء كانت منح اقتصادية خاصة او عامة او قصيرة الاجل .

وفي محاولة لتحديد ما هو المقصود بالمساعدات الخارجية ،تقوم الدراسة بعرض عدد من التعريفات التي قدمت لمفهوم المساعدات الخارجية ، وذلك علي النحو التالي:

المساعدات اوالمنح الاجنبية هي عبارة عن نقل الموارد من الدول المتقدمة الي الدول الاقل تقدما، بهدف المشاركة في التنمية او لإعادة توزيع الدخل .

ان هذا التعريف لا يعبر عن معني ومضمون المنح الاجنبية، وذلك للاعتبارات التالية:

١- قصر الأطراف المانحة علي الدول المتقدمة فقط، ولم يأخذ في الاعتبار تعاظم دور المؤسسات المانحة الدولية والاقليمية، وما تقدمه من منح ومساعدات انمائية . هذا بالإضافة الي امكانية تقديم هذه المنح من قبل دول غنية، ولكنها ليست دول متقدمة، مثل الدول العربية النفطية، والتي تعد من دول العالم الثالث .فمثلما كانت المساعدات الدولية أداة للتعاون بين الدول الغنية والدول النامية، فإنها كانت اداة من ادوات التعاون الدولي[٣] بين الدول النامية خلال الخمسينيات والستينيات، حيث قامت الهند بتقديم مساعدات الى نيبال خلال الفترة من ١٩٥٤- ١٩٦٦،، كما قدمت ليبيا المساعدات الى مصر في حرب عام ١٩٧٣ مع إسرائيل، وقامت الدول المصدرة للبترول بعد عام ١٩٧٢ ، بتقديم المساعدات إلى الدول النامية .

٢- قد يكون نقل الموارد من الدول المتقدمة الي الدول الاقل تقدما بغرض التجارة او الاستثمار، حتي وان كانت هذه الموارد تستخدم لأغراض التنمية، والتي تنتقل بناء علي اعتبارات المكسب والخسارة، ونسبة العائد علي راس المال .

وهناك من اضاف الي التعريف السابق[٤] الشروط التالية:

١- ان لا تسعي الدول المانحة الي تحقيق مكاسب مالية او تجارية من وراء ما تقدمه من منح .
٢- ان يكون هناك امتيازات مصاحبة للموارد المقدمة، مثل انخفاض سعر الفائدة، او طول فترة السماح.
٣- ان يتم تقديم هذه الموارد من قبل مصادر رسمية.

اما لجنة مساعدات التنمية (DAC) التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، فتعرف المنح والمعونات الاجنبية بانها الموارد المتدفقة

من الدول الغنية الي الدول النامية، بحيث يتوافر في هذه الموارد الشروط الثلاثة التالية:

١- ان تقدم من جهة رسمية (دولة – هيئة او منظمة رسمية) .
٢- ان يكون ٢٥% منها في صورة منح لا ترد (Grants) .
٣- ان تكون بهدف التنمية .

مما سبق، يمكن تعريف[٥] المساعدات والمنح الاجنبية بانها: الموارد المتدفقة، سواء مادية او فنية، من جهات رسمية الي الدول النامية، بهدف تحقيق التنمية في هذه الدول، علي ان تتمتع هذه الموارد بامتيازات خاصة .

وقامت (DAC) باستبعاد كل المنح والقروض للأغراض العسكرية من معونات التنمية الرسمية، كما ميزت بين معونات التنمية الرسمية، وبين مصادر التمويل الأخرى والتي تحمل عنصر منحة اقل من ٢٥% .

ومع تزايد المديونية الخارجية خلال الثمانينات وبداية التسعينات، ودخول معظم دول العالم الثالث قائمة الاعسار المالي، تغيرت الكثير من المعاني التقليدية لكل من الدائنين والمدنيين، حيث اصبح مباحا ان تتم مناقشات حول تخفيض الفائدة علي الديون بعد ان كان ذلك مستحيلا .

فخلال عقد الثمانينات بدأت دائرة الفكر تتسع لتشمل مناقشات حول اسقاط جزء من المديونية، ولم يقتصر ذلك علي نادي الدول الدائنة في باريس بل امتد ذلك الي نادي الدول الدائنة في لندن، وخاصة في ضوء حالات الاعسار المالي التي واجهتها بعض الدول المدينة، الامر الذي استلزم ضرورة تبني افكارا عملية جديدة ،تستهدف تحصيل الممكن وعدم التمسك بالمستحيل .

وصاحب ذلك بعض الافكار الخاصة بترتيب وتدبير بعض الاعتمادات اللازمة لتقديمها في شكل مساعدات لتلك الدول المدينة ،التي تظهر استعدادا طيبا لسداد قروضها، حتي ولو تم اعادة جدولتها او التنازل عن بعض ارصدتها والتزاماتها .

مكانة المساعدات الخارجية في التنميه:

يختلف الاقتصاديون تجاه اهمية التمويل الخارجي وضرورته للتنمية ، بحيث يمكن القول بانقسامهم بشكل عام إلي ثلاثة فرق ، يرى اولها في التمويل الخارجي ضرورة لابد للبلاد النامية من الالتجاء اليه لتمكينها من توفير "الدفعة القوية" وما شابه من تسميات لكسر "الحلقة المفزعة للفقر" ، وغيرها ،وانه الحل الوحيد الممكن لتعذر الاعتماد على أي من مصادر الادخار المحلى.ويتكون هذا الفريق اساسا من جمهرة الكتاب والاقتصاديين الغربيين الذين نشطوا في تقديم هذا الطرح عقب الحرب العالمية الثانية بأشكال ونظريات مختلفة من بينها النماذج الاقتصادية للنمو ، وذلك بهدف استمرار ربط البلاد حديثة الاستقلال آنذاك بالاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ،غير انه مع بداية الستينات بدأت تلك المعتقدات والنظريات تسقط وتهتز تحت وطأة المشاكل الملحة والمتراكمة التي تواجهها البلدان النامية[٦].

اما الفريق الثاني ويضم معظم اقتصادي العالم الثالث وكذا خبراء الأمم المتحدة فيرون أن ازمة التمويل المحلى القائمة في البلاد النامية متمثلة بانخفاض معدل الادخار المتاح عن معدل الاستثمارات المطلوب تحقيقه ، تفرض عليها الالتجاء إلي راس المال الأجنبي لسد هذه الفجوة وخاصة في بداية عملية التنمية لتمكينها من الانطلاق من خلال تعزيز المدخرات الوطنية ورفع معدلات الاستثمار والمساعدة على تجنب مخاطر الضغط الشديد على الاستهلاك والإمعان بالتمويل التضخمي ، إلي جانب توفير النقد الأجنبي اللازم خاصة في ظل ازمة موازين المدفوعات المستعصية في البلاد النامية خاصة مع ملاحظة ضخامة الاحتياجات من العملة الاجنبية لأغراض الاستثمار والتي قد لا تقل عن ٤٠% من

جملة الانفاق الاستثماري ، ولكن ذلك كله مشروط- كما يرى هذا الفريق – بان يكون الوزن الأكبر في تمويل التنمية للمصادر المحلية ، ويعزز ذلك ما ورد في تقرير لمجموعه من خبراء الامم المتحدة من انه من الممكن تحقيق تعبئة افضل للموارد المحلية في البلاد النامية لصالح التكوين الرأسمالي بعدة طرق ، مع اعطاء اهمية مساوية لتحقيق استعمال افضل لهذه الموارد ، وان ذلك قد يؤدى إلي نتائج هامة حتى لو كانت البداية متواضعة[٧].

وبالتالي فالمطلوب من المصادر الخارجية للتمويل ان تلعب مجرد دور مكمل فقط للمدخرات المحلية وفى مرحلة معينة ، تجنبا لمخاطر المال الأجنبي السياسية والاقتصادية التي من بينها اعباء السداد ، خاصة في ظل التخصص الإنتاجي الضيق للبلاد النامية ، وعدم مرونة طلبها على الواردات ، ويجد القائلون بذلك من اصحاب هذا الاتجاه[٨] سندا لهم في تأييد تجارب القرنين الماضيين التنموية لهذه الخطوط العريضة ، اذا لم يتجاوز نصيب راس المال الأجنبي خمس إجمالي الاستثمارات في اكثر البلاد المتقدمة ، في بداية انطلاقها وان زاد عن ذلك في عدد اخر من البلاد ، في حين يكاد دوره لا يذكر في بلدان أخرى.

وتؤيد ما سبق احدى دراسات الامم المتحدة التي ترى أن معظم الموارد اللازمة لتمويل التنمية في البلاد النامية يتوجب تدبيرها من داخل هذه البلاد ذاتها.

اما الفريق الثالث فيرى في التراكم المحلى "الاساس الوحيد الذى يمكن ان تقام عليه سياسه تنمية حقيقية[٩]. وان التنمية التي تقوم اساسا على المساعدات الخارجية هى مجرد خدعة لأنها لا تزيد عن احد اشكال التبعية حتى لو كان الاعتماد عليها بحجة الحاجة اليها في المراحل الاولى للتنمية، اما البديل فهو من ناحية المعالجة الجذرية لجوانب القصور المختلفة في الاقتصاد القومي ، خاصة وان هناك قوى انتاجية هامة غير مستغلة وانماط استهلاكية فادحة الضرر ، ومن ناحية اخرى تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية واعطاء الاولوية لإشباع الحاجات الجماعية ، وكل ذلك في اطار التخطيط الإلزامي.

ويركز هذا الفريق الضوء على عيوب ومخاطر انسياب راس المال الأجنبي بمختلف صوره إلي البلاد النامية ،مدعما ذلك بالكثير من الاحصاءات ذات الدلالات الهامة ، وينتهى إلي ان دور راس المال الأجنبي في البلاد النامية يتحصل بالنهاية في خدمة البلاد الصناعية المتقدمة ، والحفاظ على الوضع الامتكافئ للبلاد النامية[١٠].

وبشكل عام فان النظرة المتأنية في المحددات العريضة التي يتوقف عليها النجاح في تحقيق استفادة معقولة من مختلف صور التمويل الخارجي ، توضح أن امكانات النجاح محدودة وهو ما يعنى انخفاض فعالية هذا التمويل من وجهه البلاد النامية ، مما يدفع بعض الكتاب الغربيين إلي تقدير ان ثلث مساهمات الغرب للبلدان النامية فقط يمكن ان يخدم النمو وذلك في احسن الأحوال. ولعل في تجربة امريكا اللاتينية المنطقة الأطول تجربة من هذه الناحية عبرة بالغة الأهمية ، إذ يخلص عدد من الاقتصاديين الفرنسيين إلي " ان الدعم الحقيقي لرأس المال الأجنبي لا يشكل سوى جزء ضئيل من المبلغ المحول إلي الخارج ، وهو لا يخفف أو يحد من قلة الادخار الوطني بل على عكس ذلك يعمل على صرف الادخار إلي الخارج ، ويفرض استئثاره واحتكاره على "الفروع" التي يجلب لدعمها ، وهذه الفروع "بطبيعتها موجهه نحو التصدير أو نحو قلة من السكان ، وهى بالتالي لا تساهم في دعم التنمية العامة[١١].

بل ان بعض الاقتصاديين الغربيين المتحمسين لانسياب راس المال الأجنبي وهم يعددون مزايا بعض صور هذا الانسياب ، لا يجدون مناصا من الاعتراف مثلا بان ، الاستثمارات الاجنبية في البلاد النامية قد لعبت دور مثبط للتنمية وشكلت عائقا للنمو بسبب اتجاهاتها المعروفة وكذلك لتحويلات الارباح إلي الخارج .

كما تسلم هذه المصادر ان راس المال الأجنبي ، مهما عظم لا يمكن ان يكون بديلا عن ارادة التنمية والاستعداد للتضحية وأن من اخطار الاعتماد على

العون الخارجي حافزا للتنمية إن المستثمرين الاجانب يهمهم على العموم ، تنمية الموارد الطبيعية اكثر مما يهمهم تقدم شعوب المناطق المتخلفة ، ولهذا اصبح في غاية الاهمية ان يرتكز عنصر المبادرة في التنمية واقامة المؤسسات اللازمة لها ، على قاعده داخليه متينه.

وعلى أي حال فان ادبيات التنميه الحديثه تجمع على انه في حالة الاستعانة براس المال الأجنبي في المراحل الاولى للنمو ، يتوجب ألا يكون ذلك سوى بداية على ان يتقلص دور العون الخارجي تدريجيا من خلال التخطيط التنموي ، وانه يفترض العمل لتمويل التنمية في الاجل الطويل من الموارد المحلية متمثلة بالمدخرات وحصيلة الصادرات ونتيجة لإحلال بدائل الواردات. وهذا يتفق مع ابسط مبادئ السلوك الرشيد ، اذ "ليس من الحكمة وصواب الامور ولوج طريق يبدا بقروض قد يسهل الحصول عليها لسبب أو لأخر وينتهى بفرض التزامات خارجية قد تبلغ حدا يمثل عبئا ضخما قد يعوق قدرتها على السير في عملية التنمية ذاتها وبهذا الصدد يذهب كيرنكروس[١٢] إلي انه ما من دولة ترغب في الاعتماد على راس المال الأجنبي عندما يمكنها تعبئة رأسمالها المحلى لنفس الغرض ذلك انه بغض النظر عن الاعتبارات السياسية التي قد تثور في وجه الاقتراض الأجنبي ، فان الالتزامات الخارجية يمكن ان ترتهن متحصلات البلد من العملة الاجنبية في المستقبل بينما الاصول التي خلقها الاقتراض قد تعجز عن الاسهام سوى بالقليل مباشرة وبشكل غير مباشر في تلك المتحصلات.

ويعزز صحة ما سبق ان من ابرز الامثلة الناجحة في تاريخ التنمية من اعتمد اعتمادا كاملا تقريبا على موارده الذاتية في تحقيق الانطلاقة الصناعية والتنموية ، من امثلة ذلك على الخصوص الاتحاد السوفيتي والصين واليابان بالإضافة لما تكشفه بعض الدراسات من ان تدفق راس المال الأجنبي إلي البلاد النامية ، ليست له في الغالب علاقة بتكوين الادخار الإجمالي في هذه البلاد" وان المحدد الأساسي لنجاح أو فشل عملية التنمية يتمثل في قدرتها وكفاءتها في تعبئة

مواردها وتوزيعها بين مختلف القطاعات بشكل امثل ، وليس اعتمادا على التدفقات الخارجية.

ومن ثم يري انصار هذا الاتجاه ان المنح والمساعدات الاجنبية لم تحقق اهدافها وذلك للاعتبارات الاتية :

١- ان نماذج التنمية التي تنادي بها الدول المانحة لا تتناسب مع الدول المتلقية للمنح والمساعدات الخارجية، وذلك لاختلاف المناخ العام والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بين الدول المانحة والدول المتلقية، كما ان التقنيات الغربية تكون احيانا غير ملائمة للمجتمعات النامية من حيث اسلوب الادارة او التخطيط او التشغيل .

٢-لا تصل المنح والمساعدات الاجنبية في كثير من الاحيان الي من يستحقها في الدول النامية ، حيث توجه لمساعدة الطبقات الحاكمة ومساعدتها علي الاستقرار في السلطة وتثبيت اركان النظام الراسمالي، حيث تشير احصاءات برنامج الامم المتحدة الانمائي (United Nation Development Program UNDP) الي ان ١٠% فقط من المساعدات الرسمية تم توجيهها لتوفير الاحتياجات الاساسية للمواطنين في الدول النامية .

٣-تتسم الاتجاهات العامة لتدفق المنح والمساعدات الاقتصادية بالتحيز، حيث تتجه تلك المساعدات الي الدول النامية التي ترتبط بمصالح خاصة مع الجهات المانحة وذلك بصرف النظر عن وضع توزيع عادل لتلك المساعدات علي الدول المتلقية لها .

٤-عدم التزام العديد من الدول المانحة بالنسبة المقررة – المتفق عليها من قبل هيئات التنمية الدولية – بالمنح والمساعدات الاقتصادية – وهي ٠.٧% من اجمالي الناتج القومي لهذه الدول، بالاضافة الي ذلك فقد اتجه عدد كبير من الدول المانحة الي تخفيض حجم المساعدات المقدمة من جانبهم ، تلك الاسباب تجعل

المساعدات الاقتصادية من المصادر التي لا يعتمد عليها عند وضع الخطط الاقتصادية للدول النامية .

٥-تاخذ المنح والمساعدات الاقتصادية في كثير من الاحيان شكل الاستعمار السياسي والاقتصادي، وذلك بوضع الدول المانحة لعدد من القيود والاشتراطات الملزمة للدول المتلقية في مقابل حصولها علي تلك المساعدات [١٣] .

وبعد استعراض الاسباب والحجج التي ساقها المعارضين للمساعدات الاقتصادية، ننتقل بالحديث الي الاسهامات النظرية في هذا الاطار ، فمع انفجار ازمة الديون في عام ١٩٨٢ ظهر اتجاه فرعي من نظرية التبعية التقليدية ليشكل نظرية التبعية الجديدة ويري انصار هذه النظرية ان اتجاه الدول النامية الي اعادة جدولة ديونها كهدف اساسي، ولجوئها الي المنح والمساعدات الاقتصادية للوصول الي هذا الهدف، يفرض عليها ان تقبل برامج المؤسسات الدولية المانحة، مثل برنامج صندوق النقد والبنك الدولي للتثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وهو ما يعد مظهر من مظاهر محاولة نقل فائض القيمة من دول الجنوب الي دول الشمال ولكن في اطار من الاقتصاد المؤسسي علي المستوي الدولي.

وعلي ذلك فقد حذر انصار هذه النظرية من ان الجهات المانحة اصبح لها حق التدخل في الشئون الداخلية للدول النامية التي تضطر للتعامل معها، وهو تدخل لم يعد يشمل مسائل ميزان المدفوعات وضمان حركات رؤوس الاموال الطويلة الاجل فقط، بل يتعدي ذلك ليشمل التدخل في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية مثل السياسات المالية وسياسة التشغيل والاستثمار والتجارة الخارجية وسعر الصرف والسياسيات النقدية والائتمانية وسياسات التسعير والاعانات والدعم السلعي .

وفي ظل تلك الرؤية المعارضة للمساعدات الاقتصادية من جانب التبعيين الجدد، فقد اكد عدد كبير منهم وفي مقدمتهم (Michael Porter) ،ان المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد او البنك الدولي ،ما هي الا مجمع عالمي

لرؤوس الاموال الفائضة لدي الدول المتقدمة ،والتي تبحث عن طريق تلك المؤسسات عن الربح المضمون ،من خلال الاستثمارات طويلة الاجل، وبناءا علي ذلك فعلي الدول النامية ان تبحث عن البديل الوطني ولا تعتمد علي تلك المنح والمساعدات الخارجية .

وتساند هذا الاتجاه نظرية البديل (الاثر السالب للمعونات) تتركز الاطروحة الاساسية لهذه النظرية، في ان المعونات الدولية الخارجية تعتبر بديلا للموارد المحلية في الدول المتلقية، وذات اثر سلبي عليها، كما انها ذات علاقة سالبة مع المدخرات المحلية، وتزاحمها، وذلك في الحالة التي يتحدد فيها المدخرات، وفقا للفرص الاستثمارية المتاحة، كما تؤدي المعونات الخارجية الي زيادة النفقات الاستهلاكية للحكومات المتلقية، وقد تساهم في عدم الكفاءة الاقتصادية، وذلك بسبب تقديمها لفنون انتاجية وتكنولوجيا وطرق ادارية غير مناسبة .

وتؤكد هذه النظرية ان الدولة المتلقية تقوم بانفاق المعونات في المشروعات العامة ، ذات معدل العائد الاقل، كما ان الجزء الاكبر من المعونات قد يستخدم لتمويل الاستهلاك، ولاتذهب الي الفئات الاكثر فقرا لرفع مستوي معيشتهم، وانما يحصل عليها " نخبة الاغنياء " في الدول النامية، والتي تخصص ارباحها اما للاستهلاك، او تحويلها الي الخارج .

كما يؤدي توفر المعونات الخارجية الي تراخي الجهود الضريبية، وعدم فرض ضرائب علي الاغنياء علي اساس انها قرارات غير مرغوب فيها – بالرغم من ان الضرائب تعتبر مصدرا هاما للادخار العام، وذلك بسبب قدرة هذه النخبة علي التاثير في القرارات السياسية .

أهمية التمويل الأجنبي للبلدان الناميه:

الأهمية الاقتصادية:

أولاً : تعزيز المدخرات المحلية

تعانى الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار المحلية – اختيارية وإجبارية – بسبب انخفاض مستويات الدخول أساساً ، فضلاً عن ارتفاع الميل للاستهلاك ، الذى يتزايد بسبب الارتفاع فى معدلات الزيادة السكنية ، مما يولد ضغطاً على مستوى الدخل الفردي بصورة مستمرة ، فضلاً عن ذلك، فإنه يوجد عامل التقليد والمحاكاة لدى الطبقات مرتفعة الدخل وما يترتب عليه من زيادة الاستهلاك الترفي.

وتشير العديد من التقديرات ومنها تقديرات الأمم المتحدة إلى أن معدلات الادخار فى كثير من الدول النامية لا تتجاوز نسبتة ١٠ % من نواتجها القومية ، وهذا المعدل منخفض جداً عن المعدل المرغوب أو المستهدف لتحقيق الحد الأدنى من الاستثمار اللازم لتحريك عملية التنمية الاقتصادية بها [١٤]

وفقاً لنموذج " هارود – دومار " (Harrod – Domar) في النمو الاقتصادي ان كل اقتصاد ينبغي أن يحتفظ بنسبة من دخله القومي لاستبدال المهلك أو التالف من السلع الرأسمالية (المباني ، المعدات ، والمواد) على أية حال لكي يتم النمو يكون من الضروري تقديم إضافات استثمارية صافية جديدة إلى رصيد رأس المال ،و يربط هذا النموذج بين [١٥] معامل رأس المال / الناتج ومعدل النمو السكاني ، فإنه إذا أرادت إحدى الدول المحافظة على مستوى دخل الفرد دون تغير فعليها أن تحقق معدلاً من النمو يعادل معدل النمو السكاني فيها ، غير أن معدلات النمو السكاني في الدول النامية – بصفة عامة – مرتفعة ولا تقل عن ٢.٥% سنوياً ، فإذا فرض أن معامل رأس المال / الناتج – (٤:١) ، فإن ذلك الفرض يتطلب استثماراً معدلة ١٠ % من الناتج القومي للمحافظة على مستوى

ثابت لدخل الفرد ، أما إذا أرادت الدولة تحقيق معدل نمو صافى قدره ٢.٥ %، فإن عليها أن تحقق معدل نمو إجمالي قدره ٥ %، منها ٢.٥ % لمقابلة الزيادة السكانية ، ويجب أن يكون معدل الاستثمار اللازم لتحقيق ذلك الفرض هو٢٠ % من الناتج القومي ، وبالتالي ، فإنه يتم تمويل ذلك الاستثمار المتزايد من خلال الحصول على الموارد الأجنبية ، ومن ثم ، فإن قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بتمويل تلك الاستثمارات الضخمة يعوق عملية التنمية الاقتصادية فى هذه الدول ، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تغطية ما يسمى " بالفجوة الادخارية " وتقاس هذه الفجوة بالفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال فترة زمنية مقبلة ، والمدخرات الوطنية التى يمكن تحقيقها وتعبئتها دون تضخم أو تخفيض لمستوى الاستهلاك القومي .[١٦]

ثانياً: توفير العملات الأجنبية اللازمة للحصول على السلع والخدمات الإنتاجية

تضطر الدول النامية - بصفة عامة - إلى استيراد الكثير من المعدات والآلات والمواد الخام وغيرها من مستلزمات الإنتاج التى تتطلبها كافة القطاعات الإنتاجية ، وذلك لتحقيق برامج الاستثمار المخططة ، التى عادة تكون طموحة في المراحل الأولى لعمليات التنمية ، ويعد تنفيذ تلك الاستثمارات سبباً رئيسياً في الزيادة الكبيرة في حجم الواردات من غير أن تقابله زيادة مماثلة في حجم الصادرات ، وبالتالي ، تزداد الحاجة إلي النقد الأجنبي ، ومن هنا تنشأ ما تسمى " بفجوة الصرف الأجنبي " [١٧]

وتقاس هذه الفجوة بالفرق بين الموارد الأجنبية المطلوبة والموارد الأجنبية المتاحة عن طريق الصادرات المنظورة وغير المنظورة للدولة خلال فترة زمنية مقبلة ، أى أنها تمثل رصيد الصرف الأجنبي المطلوب لتغطية العجز المقدر حدوثه في فترة زمنية مقبلة فى ميزان المدفوعات الجارية[١٨]

الأهمية السياسية:

أ – تحقيق التنمية فى جو من الاستقرار الاجتماعي.

ب– تخفيض عبء تمويل التنمية على الاقتصاد القومي[١٩].

ج – تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي وتفادى الضغوط التضخمية و تعزيز موارد البلاد من الصرف الأجنبي ، ومن ثم ، تحقيق الاستقرار الخارجي متمثلاً فى التوازن المستقر لميزان المدفوعات[٢٠].

الأهمية الاجتماعية:

تساهم المساعدات الإنمائية المقدمة من قبل الجهات المانحة إلي رفع وتأثير التنمية البشرية في العديد من الدول النامية لاسيما في مجالات الصحة والتعليم وتعزيز وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي والتي انعكست في التقليل من معدلات ألامية في أوساط الناس والقضاء علي بعض الامراض المعدية والتقليل من وفيات الأطفال والحد من حالات الفقر المدقع .

محددات التمويل الخارجي (الاحتياجات والحدود الأمنة)

توضح معظم دراسات تمويل التنمية ضخامة الاحتياجات المطلوبة لذلك. حيث يذكر ان معدل الاستثمار المطلوب من اجل تحقيق معدل نمو ٥% ، يتراوح بين ٢٠% ، ٢٥% من الدخل القومي ، الامر الذى يتعذر تدبيره في ظل البنى الراهنة في معظم البلاد النامية ، والتي يتراوح معدل الاستثمار فيها ، فقط بين ٥% و ٧% من الدخل القومي [٢١] في حين حققت بعض الدول الاوروبية حوالى ضعف هذا المعدل (١٢%) في المراحل الاولى من ثورتها الصناعية ، كما وحقق كل من الاتحاد السوفيتي واليابان معدلات استثمار اعلى من ذلك ، في بداية تطورها الحديث.

من هنا برز التوجه إلي رأس المال الأجنبي بغية الوصول إلي تلك المعدلات خاصة في ظل عجز حصيلة الصادرات عن ان تكون موردا كافيا للنقد الأجنبي ، بل وفى ضوء تدهورها عبر الزمن .

وتتعدد العوامل التي يتوجب مراعاتها والبيانات الواجب توافرها ، عند تقدير احتياجات التنمية من راس المال ، وبالتالي تتعدد الصعوبات امام ذلك ، نتيجة لتشابك العديد من العلاقات الاقتصادية وغيرها ، خاصة انه من الصعب أن تؤخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات الهامة المتعلقة بالعنصر البشرى والجوانب التنظيمية والتكنولوجية التي لا يمكن قياسها كميا ، والتي تلعب في نفس الوقت رغم ذلك ، دورا حاسما في عملية التنمية.

وهناك ثلاث طرق اساسية [٢٢] لتقدير حجم احتياجات الدول النامية من المعونات ورؤوس الاموال الاجنبية هى:

١- طريقة فجوة الادخار والاستثمار the capital-absorptive capacity approach

وهي فجوة الموارد المحلية أو فجوة (الادخار – الاستثمار) وتتمثل في عدم كفاية الادخار المحلي المتاح لمواجهة متطلبات الاستثمار المستهدفة.

٢- طريقة فجوة حصيلة الصرف الأجنبي والانفاق منه

approach The foreign-exchange earinngs-expenfiture gap

وهي فجوة التبادل الخارجي (أو فجوة النقد الأجنبي) وتتمثل في عدم كفاية موارد التصدير في مواجهة حاجات الإستيراد،حيث تتطلب المراحل الاولى من التنمية استيراد حجم كبير من معدات الانتاج فضلا عن تكنولوجيا وتقنيات الانتاج

٣- طريقة القدرة على استيعاب راس المال the capital-absorptive capacity approach

وتتمثل في قدرة النظام الاقتصادى على استيعاب رأس المال في حدود توظيفة في الانشطة الانتاجية المتوازنة مالم يكن احد مسببات التضخم .

وترى الدراسة انة لايمكن الاكتفاء بحساب طريقة حساب فجوة الادخار والاستثمار(١) بمعزل عن حساب فجوة النقد الاجنبى **(٢)** وذلك في حدود ناتج حساب القدرة على استيعاب رأس المال (٣) .

المجتمع المدنى:

ساهمت الاتجاهات العالمية لنمو الحريات الفردية في خلق منظومة مدنية تواجه الدورالسلطوى المعهود للدول ، وتناولت الدول الكبرى هذا الإتجاة بصورة منظمة تستفيد منها في توظيف طاقات وابداعات مجتمعاتها بصورة مكملة لدور الدولة ،وعلى صعيد أخر استثمرت الدول الكبرى هذا الإتجاة بشكل أخر نحو الدول النامية. ،فوجدت المجتمع المدني المحلى في الدول النامية فرصة لتحقيق شراكة استراتيجية لتحقيق نظرية تكامل الدور بين الدولة والمجتمع المدنى ، مع خلق مساحة تواجد يتحقق من خلالها مصالح الدول المانحه .

فساعدت المجتمع المدنى في بناء هياكل يتعاظم من خلالها دورة على الصعيدين المحلى والعالمى، لم يكن هذا إيمانا بدوره في التنمية ، ورفع حالة الفرد المعيشية والانسانية في الدول النامية ،انما لخلق كيان موازى للحكومات القومية للدول النامية يسهل التعامل معة والتحكم فية ،كمجموعات ضغط تهدف تحقيق مصالح القوى العالميه .

حيث اكتسبت الدول المانحة مكانها في هذه المنظومة الاخلاقية العالمية لمساعدات الدول النامية، سعيا لتحقيق مصالحها الذاتية ،من خلال المجتمع المدنى للدول الناميه.

والذى يتأرجح دوره ما بين هذه الأغراض وبين دورة في تنمية مجتمعه .

لكن لماذا تتجه الدول المانحة الى المجتمع المدنى وماهي مكانته في منظومة المساعدات الخارجيه

يتناول هذا المبحث توضيح مكانة المجتمع المدنى في منظومة المساعدات الخارجية وموقعة بين علاقاتها .

اولا : التبعية الخارجية ودور المجتمع المدنى

كما ذكرنا ان الاستراتيجيات التى تتبعها الدول الكبرى لتحقيق التبعية للدول النامية تتلخص في ست محاور ،تظهر مكانة المجتمع المدنى المحلى للدول النامية من خلال المحور السادس وهو المعونات الخارجية .

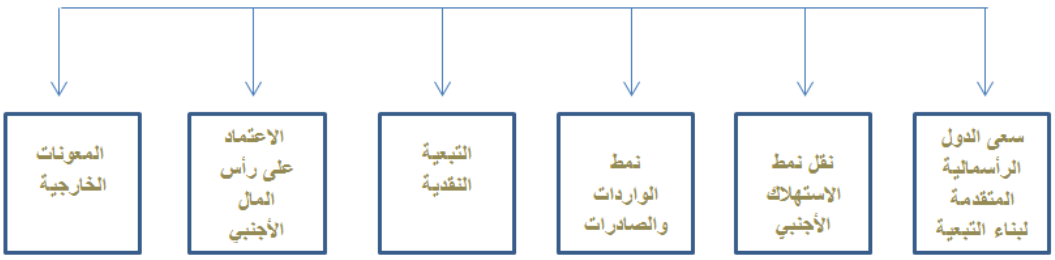

شكل رقم (١) مكانة المجتمع المدنى في علاقات التبعية الخارجية

- المعونات الخارجيه:

إن المعونات تنساب من الدول الرأسمالية المتقدمة ، التي تعتنق الفكر الرأسمالي وتطبق النظام الرأسمالي اقتصاديا واجتماعيا ، والذى يقوم على النفعية

الخالصة (مذهب بنتام) ، والذى لا يسمح بالتنازل عن المكتسبات والمنافع الشخصية التى يسعى الى تحقيقها وهو يصيغ أهدافه النفعية في هذا الاطار الأخلاقي للتعاون الدولي ومساعدة الدول النامية الا انه يتخذ منة مدخلا لتحقيق مكاسبة المادية ومصالحة في استمرار السيطرة على البلدان النامية حيث يصمم برامجه وأنشطته للمعونات للدول النامية لضمان أهدافه[٢٣] .

ثانيا :المجتمع المدنى و أليات التدخل الخارجي

تستغل الجهات المانحة وحدات المجتمع المدنى للمساعدة في تحقيق اهدافها للتدخل الخارجي للدول المتلقية ، وقد يقوم بها المجتمع المدنى المحلى عن قصد او بدونة وقد يجد المجتمع المدنى نفسة لاعبا لأدوار موظفة فى صور التدخل الخارجي في المواقع والصور الاتية :

١- موقع المجتمع المدني في صور التدخل الاقتصادي (الأسلوب غير المباشر)

شكل رقم (٢) موقع المجتمع المدنى فى أليات التدخل الاقتصادى

التدخل المستتر أو الهدام:

وهو من أخطر أنواع التدخل لأنه يجرى في تكتم وخفاء، ويوكل إلى أشخاص وجماعات تبعث بهم أو تشتريهم الدولة المتدخلة لكي يثيروا الفوضى ، أو يعملوا على نشر الإضرابات ، أو إحداث الانقلابات ، وتعتبر الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق) في طليعة الدول التي نددت بالتدخل الهدام ، [٢٤]ولكنهما في نفس الوقت أكثر الدول استخداما له ، وكانت روسيا السوفيتية في بداية عهدها قد تبنت سياسة تروتسكى وفحواها: إشعال الثورات في شتى أنحاء العالم ، ومنها الأزمة التي وقعت بينها وبين بريطانيا وأدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما فيما بين ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ والأزمة بينها وبين فرنسا وقد ترتب عليها طلب فرنسا في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧ أبعاد السفير السوفيتي لدى باريس ، أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد اتبعت هي أيضا هذه السياسة عن طريق أجهزة مخابراتها ، وأحدثت الانقلابات في بعض البلاد مثل اليونان وجواتيمالا وايران منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

٢- موقع المجتمع المدنى فى صورالتدخل حسب معيار الهدف

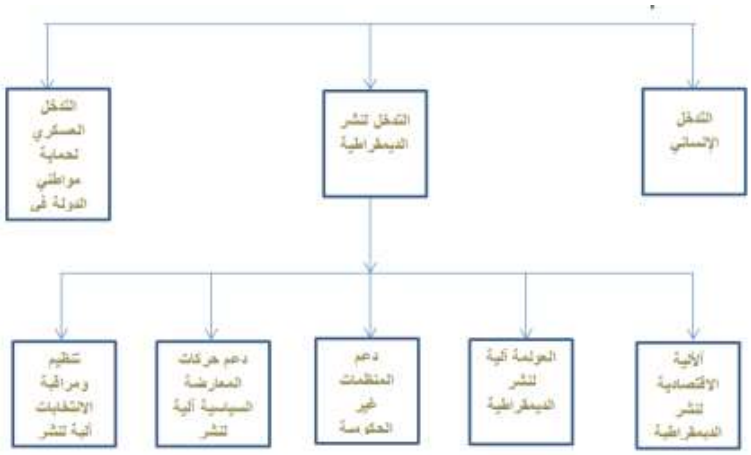

شكل رقم (٣) موقع المجتمع المدنى فى صورالتدخل حسب معيار الهدف[٢٥]

دعم المنظمات غير الحكومية آلية لنشر الديمقراطية:

اتخذت الدول الكبرى التي تبنت نشر الديمقراطية على رأسها الولايات المتحدة الامريكية نهجاً جديداً للتدخل في شأن الدول لأجل الديمقراطية، من خلال دعم المعارضة دبلوماسيا، أو الحركات التحررية سواء من خلال السلاح أو الدعم المادي، وأخيرا من خلال دعم المنظمات غير الحكومية ماديا لتشجيعها على تبنى قضايا سياسية مضادة في الفكر مع التوجه الحكومي السائد.

تنظيم ومراقبة الانتخابات آلية لنشر الديمقراطية:

تعتبر الجهات المانحة عملية مراقبة الانتخابات مدخلا هاما ومساحة عمل يمكن من خلالها التواجد بواسطة المجتمع المدنى المحلى لمشاركة الدولة المتلقية فى تكوين بنائاتها السياسية وتقييم أدائها ورصد اى محاولات من السلطة للتأثير فى العملية الانتخابية وهى بذلك تحقق صورة شرعية للتأثير على الدول واحداث الضغوط التى تعد مادة يعاد استخدامها فى حينها ضد انظمة الدول المتلقية فى صالح الجهات المانحة

النتائج

- المساعدات الاجنبية لاتزال تحمل الكثير من الشكوك حول جدواها فى احداث التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ،حيث لم يثبت علميا دورها المؤكد فى احداث التنمية الاقتصادية فى الدول النامية على الرغم من تعدد النظريات المؤيدة لذلك .

- وجود علاقة قوية بين سياسات التمويل الأجنبي ووظائف وخصائص وهياكل المجتمع المدنى.

- يعد التمويل الأجنبي من الخطوات الممهدة للتدخل الخارجي بل يمتد ليصبح اداة وصورة من صورة.

- يمثل التمويل الأجنبي عنصر من اهم العناصر، التى تبنى عليها استراتيجيات التبعية .

التوصيات

- احتواء هياكل المجتمع المدنى المتنامية والتقارب بينها وبين اجهزة الدولة.

- وضع اليات وطنية ترسم دورا واضحا لمشاركة المجتمع المدنى فى التنمية.

- طرح أليات محلية لتمويل المجتمع المدنى مثل التمويل من الأوقاف .

- تحصين المجتمع المدنى ،بتوفير برامج وطنية للتوعية ضد الاهداف الضارة للتمويلات الاجنبية ،وتوضيح صورة المختلفة وشباكة المتنوعة .

- تعظيم الاعتماد على البحث العلمي ،كأالية مكملة للنشاط الإداري الحكومي فى رسم الصورة الكاملة للمتغيرات المتجددة فى مجال التمويل الأجنبي .

المراجع

١- د. رمزى زكى ، ازمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ٤٢-٦٨.

٢- زينب عباس زعزوع ،ادارة مشروعات التنمية المحلية الممولة بمنح اجنبية فى مصر،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٤.

٣- حمدي بشير محمد ،الابعاد السياسية للمساعدات الدولية الامريكية لأفريقيا منذ عام ١٩٩٠ ، جامعة القاهرة ، ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقيا ، ٢٠٠٩ .

٤- محمد عبد الوهاب الساكت ،اجراءات القسر في السياسة الدولية وتطبيقها على الصين الشعبية ، جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣ ص ٢٥٦

٥- ليلى مصطفى البرادعى، المعونة الخارجية الموجهة الى مجال البيئة فى جمهورية مصر العربية(رسالة دكتوراة غير منشورة،جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٨)

٦- د.محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية عالم المعرفة (سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت) ١٩٧٩ ، ص١١.

٧- U.N. Measures for the Econmic Develompent of Under-Developed Countries, NewYork, 1951, p.44

٨- شارل بلتهم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د. إسماعيل صبري عبد الله ، دار المعارف بالقاهرة ، ص ٥٩.

٩- د. سمير امين ، التراكم على الصعيد العالمي ،دار ابن خلدون بيروت ص ص ١٧٥-١٧٨.

١٠- نقولا البهو "نموذج جديد للتنمية" ، مترجم عن جريدة لوموند الفرنسية لعدد من اساتذة الجامعات الفرنسية ، مجلة التنمية ، عدد ٣٤ ، عمان ، كانون ثاني (يناير) ١٩٧٦ ص ٤٢.

١١- اكرم عزيز يوسف صبيح ، التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٠، ص٣١.

١٢- د.خليل حسن خليل ،محاضرات في التنمية الاقتصادية ،معهد الدراسات العربية ،جامعة الدول العربية ،القاهرة ،١٩٦٣.

١٣- د. السيد عبد المولى ، دراسات حول ضمانات الاستثمار في قوانين البلاد العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ص ٣٦٩ – ٣٧٠ .

١٤- ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية ، ترجمة: د محمود حسن حسنى ، دار المريخ، الرياض ،٢٠٠٩، ص١٢٦.

١٥- د. محمد عبد العزيز عجمية ، د . صبحي تادرس قربصة ، التنمية الاقتصادية الجزء الأول ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ص ٣٣٦ – ٣٤٠ .

١٦- Meier,G.M,Leading Lssues in Development, Third Edition , Stanford , California, 1970 , PP.331-332

١٧- Todaro, M.pEconomic Development in the Third Worid, Second Edittion Longman, London, 1981 , PP. 403 , 404

١٨- د. محمد زكى شافعي ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٥٤.

١٩- د. يوسف عبد المجيد عبد الرازق، العوامل المؤثرة في قدرة الدولة النامية على خدمة ديونها الأجنبية، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، ١٩٦٧ ، ص٤.

٢٠- F.Mikess 11, the economic of foreign aid. Weiderfeld and-nicoleon, London, 1968, pp.71-76.